مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

القضاء على الجوع
وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة
وتعزيز الزراعة المستدامة

إعداد:

د.مرفت صدقى عبد الوهاب

الخبيرة في مجال تنمية المرأة الريفية

المستخلص

بنهاية عام 2015 وهو العام المحدد الذى تنتهى فية مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أن المنطقة العربية قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق بعض الأهداف إلا أن هذا التقدم لم يأت متوزاناً، وهو ما يشكل تحديات ما بعد عام 2015 والتى تتمثل فى الأهداف والغايات التى لم يتم التمكن من تحقيقها بالقدر المرغوب بة، وتشمل إنخفاض معدلات الفقر، وتحقيق الامن الغذائى ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وكفالة الاستدامة البيئية حيث تحقيقها يعد معبر للوصول للتنمية المستدامة.

ومن معوقات إحداث التنمية المستدامة الزيادة السكانية المرتفعة وإرتفاع معدلات البطالة والفقر، وزيادة الطلب على الغذاء والنقص والتدهور فى الموارد الطبيعية فى إطار التغيرات المناخية، والتى أدت فى مجملها إلى إنخفاض المستوى المعيشى للسكان الريفين ، ومن ثم ظهور العديد من المشكلات بالمجتمع عامة وبالريف خاصة أبرزها ظاهرة تأنيث الفقر.

حيث أصبح الفقر ظاهرة يغلب علىها الطابع النسائى وهوما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر سواء تم تعريف الفقر بدلالة الدخل المتاح للصرف أوبدلالة فقر القدرة على إكتساب المهارات وإستغلال الفرص وعلية فالفقر البشرى يغلب علية الطابع النسائى وفقا لأبعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة الصحة والدخل والتعليم وهو ما يسمى بالفقر متعدد الأبعاد

ومن أخطر أثار الفقر عدم تحقيق الأمن الغذائى نظراً لإنخفاض الإنتاجية الفدانية وإنخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة ، حيث يعتمد قطاع عريض من السكان الريفيين علي الزراعة كمصدر وحيد للحصول علي الدخل حيث يعملون كملاك أومستاجرين للأرض الزراعية، وفي الوقت الذي ينظر فيه إلي الفقر علي أنه ظاهرة ريفية يمكن للزراعة أن توفر مرتكزات إحداث التنمية المستدامة إذا أمكن زيادة الإنتاجية وتحقيق الامن الغذائى عبر التمكين الزراعى للمرأة الريفية العربية .

وبما أن المرأة الريفية العربية تقوم بالعديد من الادوار فى تحقيق الامن الغذائى وتقليل الجوع لهذا لابد من إدماجها فى غايات تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة 2030 عبر توفير آليات الزراعة الاليكترونية وبرامج الاصحاح البيئى وتحسين الصحة النفاسية وتقليل الفقر والجوع والامان الاقتصادى للنساء والذى يشكل مقومات التمكين الزراعى للمرأة الريفية العربية، ومن ثم تحقيق الهدف الاسمى وهو الامن الغذائى وبنفس الوقت التتويج لأعمال المرأة الريفية العربية الكادحه عبر توضيح إسهاماتها لإنجاز أسمى الاهداف للبشرية.

تمهيد:

بما أن الهدف العام للتنمية الشاملة يتمثل في تحقيق مستوى معيشة أفضل للسكان ومحاولة القضاء على البطالة والفقر وذلك لتحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد، لهذا فأن التنمية تتطلب أقصى مشاركة ممكنة من قبل المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى المجتمع ، ولن تؤتى التنمية ثمارها مالم تشارك المرأة بالفاعلية المطلوبة و تمكينها من المساهمة والإشتراك في تنمية المجتمع حيث تعد قوة إجتماعية وإقتصادية لا يستهان بها.

وإذا كان الإستثمار فى رأس المال البشرى هو مفتاح التقدم الإقتصادي على المدى البعيد فإن الإستثمار فيما يخص المرأة حيث قيامها بعدة أدوار يحقق أعلى عائد إجتماعي وإقتصادي ومن ثم تحقيق الإستثمار الأمثل للموارد البشرية مما يؤدى إلى دفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وسوف تتناول ورقة العمل :

أولا: : النساء العاملات بقطاع الزراعة بالوطن العربى حقائق وأرقام،

ثانياً: التعريف بالهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة 2030 عبر النقاط التالية :

- **معوقات التنمية الزراعية العربية**
- **الأمن الغذائى العربى**
- **تأنيث الفقر وتحقيق الامن الغذائى**
- **الفقر وأثارة على المرأة الريفية العربية**
- **التمكين الزراعى للمرأة الريفية العربية**

ثالثاً: التحديات التى تقابل المرأة الريفية العربية وكيفية مواجهاتها فى إطار أهداف التنمية المستدامة 2030،

رابعاً : رؤية تحليلة لمقترح المؤشرات التى تساعد على متابعة التقدم المحرز فى إنجاز الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة2030.

اولاً: النساء العاملات بقطاع الزراعة بالوطن العربى حقائق وأرقام:

تشارك المرأة الريفية العربية فى غالبية الأنشطة الزراعية كما تساهم فى كثير من الأنشطة الإنتاجية التى تتم داخل المنزل وخارجة ، وتنفيذ أنشطة ومشروعات إنتاجية صغيرة، إضافة إلى قيامها بتسويق بعض المنتجات الزراعية و مشاركتها فى صناعة العديد من القرارات الزراعية التى لها إنعكاسات هامة على الزراعة وعلى الإنتاج.

أما فى المجال الأسرى فالمرأة الريفية تلعب دوراً رئيسياً فى مجال التنشئة الإجتماعية لأبنائها، وتساهم بشكل أساسى فى تشكيل نظم القيم لأجيال المستقبل؛ حيث تغرس القيم المرتبطة بالعمل، والإنتاج، وببناء الأسرة، وبخدمة المجتمع، هذا بجانب دورها الأساسى فى رعاية، وتغذية الأسرة، وإدارة شئون المنزل، وتدبير إقتصادياته.

كما أن المرأة الريفية العربية لها تأثيركبير على البيئة، وعلى صيانة مواردها، والمحافظة عليها بحكم الصلة الوثيقة بين الأنشطة اليومية التى تقوم بها المرأة الريفية وإرتباطها المباشر بالموارد البيئة الطبيعية ،

وتعتبر المرأة الريفية شريك أساسى فى التنمية، وبدونها لايمكن أن تتحقق التنمية أو تستديم وهو ما توضحة الإحصاءات حيث نسبة النساء العاملات فى قطاع الزراعة تختلف من دولة الى أخرى فتبلغ نسبة النساء الناشطات إقتصادياً العاملات فى الزراعة وهن الإناث اللاتى يعملن أويسعين للعمل فى الزراعة أوصيد الحيوانات أو صيد الأسماك كنسبة مئوية من مجموع العاملات لعام 2010 فى الجزائر 32.9% لتصل إلى 39.3 بمصر ، و 49.1 فى دولة المغرب, و8.6 فى ليبيا, وتبلغ فى السودان 65.1% , وبتونس تصل النسبة إلى 24.6% وبالاردن 22.4% وفلسطين 22.2% وتبلغ 61.9 فى اليمن, وفى المملكة العربية السعودية تصل النسبة 1.8%(تقرير حالة الاغذية و والزراعة , 2011:,86, 105,107).

- وعلى الرغم من ذلك نجد أن الإحصاءات الخاصة بنسبة الإناث المالكات للحيازات الزراعية ببعض الدول العربية توضح صعوبة حصولهن على صكوك الملكية للحيازات الزراعية على الرغم من قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية فنجد أن فى مصر تبلغ نسبتهن 5.2% من إجمالى الحائزين، وبالجزائر تصل نسبتهن إلى 4.1% وبالمغرب بلغت نسبتهن 4.4% وبالاردن 3% (موقع منظمة الفاو قاعدة بيانات gender and land Rights ، 2014). www.fao.org/economic/e /female-land-ownership

وحيازة الأرض جزء مهم من الهياكل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهي متعددة الأبعاد إذ يدخل فيها الجوانب الإجتماعية والتقنية والإقتصاية والمؤسسية والقانونية والسياسية التي كثيراً ما تكون موضع تجاهل، والتي لابد مع ذلك من أخذها في الإعتبار، وقد تكون علاقات حيازة الأراضي محددة تحديداً جيداً وقابلة للنفاذ ، وعلى العكس من ذلك قد تكون هذه العلاقات غير محددة تحديداً واضحاً ويشوبها الغموض الذى يفتح الطريق للإستغلال وضياع الكثير من حقوق النساء (2014، gender Rights and land).

وعلى الصعيد العالمى يفتقر 123 مليون شاب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية وتشكل الفتيات 61 فى المائة من هولاء ، وتشغل النساء 40 من 100 فرصة عمل لقاء أجر فى القطاعات غير الزراعية، وأكثر من 15 مليون ولادة من أصل 135 مليون ولادة حية فى جميع أنحاء العالم لنساء تتراوح أعمارهن بين 15و19 سنة وهو وثيق الصلة بالحمل لدى المرهقات*(تقرير الأهداف الأنمائية للألفية ، 2013: 7-52)*

وتشير الارقام والاحصاءات السابقة الذكر إلى مدى أهمية الفئة المستهدفة حيث القيام بالعديد من الأدوار والمهام والمسؤليات ومقابلتها بالكثير من العقبات والمشكلات التى تجعلها على قمة هرم الإحتياجات التنموية .

ثانياً: الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة 2030 :

"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"

هناك ما يقرب من من 870 مليون شخص أو شخص واحد من كل ثمانية أشخاص فى جميع أنحاء العالم لم يستهلكوا خلال الفترة من عام 2010 الى عام 2012 ما يكفى من الطعام على أساس منتظم لسد الحد الأدنى من إحتياجاتهم من الطاقة الغذائية، والغالبية العظمى من المصابين بنقص التغذية المزمن يعيشون فى البلدان النامية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، 2013: 10).

و تعتبر التنمية الزراعية جزء أساسي من التنمية المستدامة فهى السعي الدائم لتطوير الحياة الانسانية مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحفظ الحياة، وتقابل التنمية الزراعية بالدول العربية بعدد من المعوقات يحدها من تحقيق الامن الغذائى على المستوى المطلق .

2.1: معوقات التنمية الزراعية العربية:

تشير مؤشرات التنمية الزراعية فى الوطن العربى بالإنخفاض بالمستوى التقنى للزراعة العربية سواء التقنات الالية أو الكيماوية أو الحيوية وشيوع النظم التقليدية سواء فى الإنتاج النباتى أو الحيوانى ومحدودية التوسع فى الأراضى الزراعية مع إرتفاع نسبة الاراضى التى تترك بدون زراعة ، كما أن المنطقة العربية من اكثر المناطق جفافا فى العالم ويتدنى فيها متوسط نصيب الفرد من المياة فى ظل ندرة وثبات الموارد المائية وتنقسم المعوقات الى :

أ. المعوقات المؤسسية :

تشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة اكثر من ثلاثة ارباع ما يستثمر فى الوطن العربى من ارض زراعية ، وتتطلب تنمية هذا النمط من الحيازات الزراعية تواجد مؤسسات زراعية تعمل بكفاءة لتقديم الإسناد اللازم للمزارعين ، ولكن هناك ندرة ونقص الخبرة الفنية البشرية الامر الذى أضعف كثيراً من الاثرالتنموى لهذة المؤسسات. غير أنة من الملاحظ ان تنظيمات المزارعين والمجتمع المدنى مؤخراً أصبحت تسير فى درب التطور وبخاصة فى مجالات الخدمات وإدارة وصيانة مشروعات الرى .

ب. المعوقات الطبيعية :

تعتبر المنطقة العربية أكثر مناطق العالم جفافاً اذ يقل فيها نصيب الفرد كثيرا عن معدل الفقر المائى والمحدد بنحو 1000 متر مكعب من المياة العذبة سنوياً، بل أن المتوسط يبلغ فى بعض الدول العربية نحو 500 متر مكعب سنوياً لمقابلة الاستخدمات الزراعية وغير الزراعية وتعادل كمية المياة المتجددة فى الوطن العربى نحو 1.3% من الموارد المائية المتجددة على مستوى العالم فى حين تشكل رقعة اليابسة نحو 10% من مساحة العالم .

1 : الموارد الارضية :

تقدر مساحة الاراضى الصالحة للاستثمار الزراعى فى الوطن العربى بنحو 550 مليون هتكار يستثمر منها حوالى 13% إى ما يعادل نحو 71 مليون هكتار، وتتراوح نسبة المساحات المتروكة سنويا بين 20% و 24% كما فى عام 2009 الامر الذى يعنى أن المشكلة لا تكمن فى القدر المتاح من هذة الموارد ، ولكن تكمن فى كفاءة المستخدم منها، وقصور الموارد والإمكانيات الاخرى الكفيلة بالتوسع فى إستخدام الاراضى المتاحة للاستغلال من ناحية أخرى ، وجدير بالذكر الى أن غالبية الاراضى تتركز فى دول عربية لا تملك الموارد المالية اللازمة للاستثمار.إضافة الى ما خلفة الزحف العمرانى ببعض الدول العربية نظراً للزيادة السكانية المرتفعة وما خلفة من أثار سلبية على قاعدة الموارد الارضية الزراعية

2: المعوقات المائية :

تعتبر الموارد المائية المحدد الأول للتنمية الزراعية في الوطن العربي حيث تقدر بحدود 247 مليار مكعب فى السنة وهى عبارة عن جملة المياة المتاحة من الموارد المائية والسطحية والموارد المائية الجوفية والمياة من المصادر غير

التقليدية والتى تشمل مياة التحلية ، وعلى ضوء هذة البيانات فان المياة المتاحة بالوطن العربى لا تتعدى نسبة 0.62% من جملة الموارد المائية المتاحة على مستوى العالم كما ان متوسط نصيب الفرد العربى من المياة اقل من الف متر مكعب فى السنة وهى بالتالى اقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على المستوى العالمى والذى هو فى حدود سبعة الف متر مكعب فى السنة(المنظمة العربية ، 2010: 3).

ت. المعوقات التقنية :

تتصف الزراعة بالدول العربية بسيادة النظم التقنية القليدية متمثلة فى تقنيات إستغلال مصايد الاسماك والاحياء المائية ، تقنيات معاملات ما بعد الحصاد للعديد من المحاصيل الزراعية، إستنباط أصناف نباتية ملائمة للتغيرات المناخية الحادثة ،تقنيات إستخدام ثروات الغابات الطبيعية لتحقيق أسمى هدف لجميع دول العالم وهو تحقيق الامن الغذائى .

وفى ظل هذة المعوقات والتحديات العديدة تعتبر الزراعة المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائى، فهى أحد الأنشطة الرئيسية فى الإقتصاد القومى للكثير من الدول العربية ،

2.2: الأمن الغذائى العربى :

الأمن الغذائى هو إتاحة الفرص المادية والإجتماعية والإقتصادية فى جميع الأوقات للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبى إحتياجاتهم التغذوية , ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط , بينما مفهوم إنعدام الأمن الغذائى يوجد عندما لا تتاح للأفراد الفرص المادية أو الإجتماعية أو الإقتصادية للحصول على الغذاء على النحو السابق ذكرة(تقرير إنعدام الأمن الغذائى ، 2010: 8)

ولقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من الأمور الحرجة في معظم الدول النامية وذلك بسبب زيادة النمو السكاني وتدهور الموارد الزراعية والموارد المائية المحدودة وغيرها من محددات زيادة واستمرارية الإنتاج الزراعي والإدارة الجيدة للموارد مما يفرض العديد من التحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وقد يعزى الاختلاف بين الدول العربية من حيث المتاح للاستهلاك من الغذاء، إلى الاختلاف في مستويات الدخول، وعدد السكان والعادات التغذوية المتبعة في كل دولة كما هو مبين بالجدول (1)

و بحسب آخر إحصاءات لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة , ويتركز معظمهم في الدول النامية حيث أن (17) ألف طفل يواجهون الجوع يومياً. وأشارت بيانات الأمم المتحدة إلى أن نحو 165 مليون طفل يعانون من التقزم، و أن أكثر من ملياري طفل يعانون من نقص المغذيات الدقيقة ،و مؤشر الجوع (GHI) وتم تحديد درجات هذا المؤشر بإستخدام ثلاثة معايير، هي: نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال، وبيانات نقص الوزن

لدى الأطفال. حققت بعض الدول العربية تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بتخفيض نسبة السكان ناقصي التغذية, كما يتبين من الجدول (2) , بينما لا تزال هذه النسبة مرتفعة نسبياً في بعض الدول العربية.

ويعد الأمن الغذائى من أبرز وأكبر التحديات التى تواجة المنطقة العربية فى ظل معوقات ومحددات التنمية الزراعة والتى لم تلعب دوراً فعالا فى تضيق الفجوة الغذائية وبقيت الدول العربية واحدة من المناطق المستوردة للغذاء حيث تجاوزت قيمة الفجوة الغذائية 22.5مليار دولار عام 2008 .

جدول(1) متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الدول العربية في عام 2013م

الدولة	متوسط نصيب الفرد جرام/ يوم	متوسط نصيب الفرد / يوم		
		سعرات حرارية (كيلو كالوري)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
الأردن	2457.00	3970.30	105.54	103.90
سوريا	1918.19	3286.02	90.87	91.25
العراق	1071.99	2772.22	79.38	44.67
فلسطين	682.94	2045.46	50.77	34.10
لبنان	2290.17	3305.68	89.37	116.44
المتوسط للمشرق العربي	1684.06	3075.93	83.18	78.07
الإمارات	2672.67	3848.66	118.00	99.74
البحرين	1521.16	3894.36	115.52	106.81
السعودية	2285.24	3313.21	103.09	84.93
عمان	2159.41	2841.85	77.49	79.80
قطر	2062.14	4275.15	127.04	103.33
الكويت	2300.08	5166.12	145.18	138.19
اليمن	2001.22	4901.98	177.88	94.77
المتوسط للخليج العربي	2143.13	4034.48	123.46	101.08
جيبوتي	1342.41	1765.09	61.10	47.07
السودان	1807.06	2523.45	87.23	73.31
الصومال	574.15	1690.89	57.81	18.87
مصر	2721.89	3066.97	76.90	73.82
المتوسط للإقليم الأوسط	1611.38	2261.60	70.76	53.27
تونس	3057.03	3657.28	102.65	94.91
الجزائر	3133.00	3986.25	98.06	86.62
ليبيا	2742.42	3419.12	96.29	97.17
المغرب	2721.96	4140.70	96.09	82.14
موريتانيا	1891.66	2828.88	84.62	74.80
المتوسط للمغرب العربي	2709.21	3606.45	95.54	87.13
المتوسط للوطن العربي	2061.47	3368.09	97.23	83.21
***المتوسط العالمي**	2277.00	2831.00	79.30	81.80

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد (33) 2013م، *منظمة الزراعة الأغذية/بيانات عام 2009م

جدول (2): نقص التغذية ونسبة وفيات الاطفال ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية خلال (1990 - 2013م).

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن (%)		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%)		مؤشر الجوع	
	1990-1992م	2010-2012م	1988 -1992م	2008 – 2012م	1990م	2011م	1990م	2013م
اليمن	28.6	32.4	48.1	39.3	12.6	7.7	29.8	26.5
السودان	42.1	39.4	36.7	32.2	14.5	9.4	31.1	27.0
موريتانيا	12.4	9.3	43.3	19.0	12.5	11.2	22.7	13.2
الكويت	28.7	1.6	6.7	1.7	1.7	1.1	12.4	<5
مصر	2.0	1.6	10.5	6.8	8.6	2.1	7.0	<5
سوريا	4.8	3.2	14.6	10.1	3.6	1.5	7.7	<5
المغرب	7.1	5.5	8.1	3.1	8.1	3.3	7.8	<5
الجزائر	5.2	3.7	9.2	5.7	6.6	3.0	7.0	<5
السعودية	3.0	2.6	12.3	9.3	4.3	0.9	6.5	<5
الأردن	6.7	3.7	4.8	1.9	3.7	2.1	5.1	<5
البحرين	-	-	6.3	6.6	2.1	1.0	-	-
تونس	0.9	0.9	8.5	2.3	5.1	1.6	<5	<5
العراق	-	-	10.4	8.5	4.6	3.8	-	-
ليبيا	1.0	1.8	7.7	5.7	4.4	1.6	<5	<5

المصدر : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2013م.

والتركيز الدولى شدد الأنتباه على أهمية الإستثمار فى الزراعة لتحقيق الأمن الغذائى؛ وأشار إلى أنة لا يمكن أن يتحقق ذلك الأمن الغذائى فى غياب المساواة بين الجنسين. وتعتبر المرأة الريفية من أكثر الأفراد تأثيراً وتأثراً بتحقيق الامن الغذائى فى ظل أكثر المشكلات تعقيداً وهو الفقر ؛ فنقص الإستثمار فى النساء والفتيات يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف التنمية الإقتصادية والإجتماعية والزراعية ومن ثم عدم القدرة على تحقيق وتوفير الامن الغذائى عبر تعزيز الزراعة المستدامة.

2.3: تأنيث الفقر وتحقيق الامن الغذائى :

هناك علاقة تأثير وتأثر بين الهدف الاول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر بجميع أشكالة والهدف الثانى حيث القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة و تعزيز الزراعة المستدامة حيث الامن الغذائي والفقر يرتبطان إرتباطا وثيقا وخاصة في البلدان النامية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التعرض لصدمات خارجية مرتبطة بالغذاء، بما في ذلك التقلب في أسعار الغذاء، والكوارث الطبيعية، حيث أنهما وجهان لعملة واحدة فالفقر لا يعنى فقر الدخل فقط ولكن فقر قدرات ومهارات وموارد وعدم تمكين للنساء وهو ما يوضحة شكل (1)

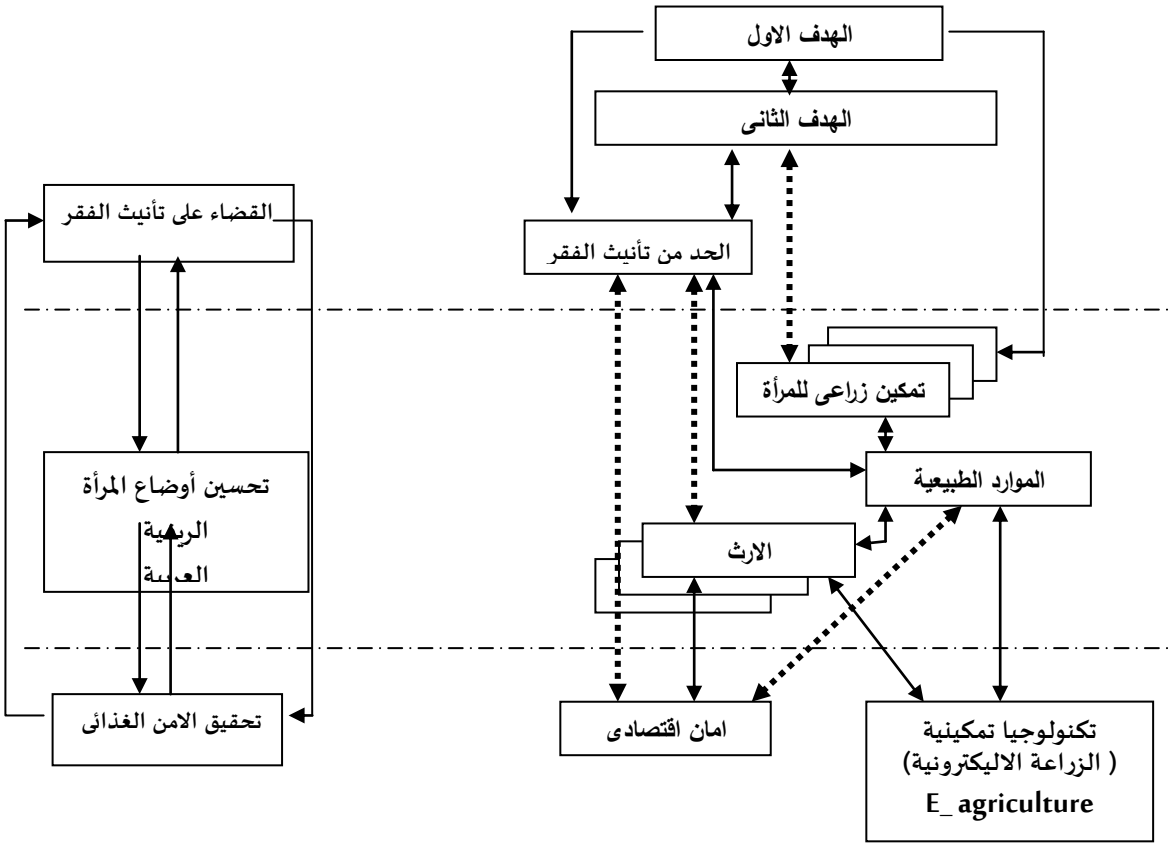

شكل (1) العلاقة بين تأنيث الفقر وتحقيق الأمن الغذائى

ويمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والنمو الإقتصادى ويشكل تهديداً للأمن والإستقرار السياسى والإجتماعى فهو واحدة من أكبر التحديات التنموية التى تعانى منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الإقتصادى والإجتماعى، فالفقر ظاهرة موجودة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها،

وتتفاقم مشكلة الفقر في المجتمعات التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها، ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن هناك أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فية حيث تفتقر نسبة 80% من سكان العالم إلى الحماية الإجتماعية الشاملة، ويعمل أكثر من 1.5 مليار عامل فى القطاع غير النظامى أو فى أنماط عمل غير مستقرة ويعانى حوالى 12% من سكان العالم 842 مليون شخص من الجوع المزمن(تقرير التنمية البشرية، 2014: 4).

وإستمراراً لهذة الإحصائيات يشير تقرير الفقر الريفى الصادر عن الصندوق الدولى للتنمية إلى أنة يعيش تحت خط الفقر مالا يقل عن 70% من سكان العالم فى المناطق الريفية بمتوسط دخل 1.25 دولار يومياً لكل فرد، و يشكل الأطفال والنساء نسبة كبيرة منهم حيث أن ثلثى فقراء العالم من النساء(الصندوق الدولى للتنمية، 2010).

وفى المنطقة العربية يعيش نحو 41% من السكان تحت خط الفقر بمعدل130 مليون نسمة من الفقراء وتعد فجوة الفقر بين المناطق الريفية والحضرية هى الاعلى فى تونس يليها المغرب ومصر ثم اليمن (التقرير العربى الثالث ،2010: 8).

2.4: الفقر وأثارة على المرأة الريفية العربية :

1. ظاهرة الفقر تأخذ أبعاد عديدة يمكن التطرق الى بعدين أساسسين هما فقر الدخل وهو عدم كفاية الموارد لتامين الحد الادنى من مستوى المعيشة المناسب إجتماعيا والبعد الاخر هو فقر القدرة إى تدنى مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعة من المشاركة فى العملية التنموية وهى الاكثر تخصصاً للمرأة الريفية حيث الفقر ظاهرة يغلب عليها الطابع النسائى .
2. ويشير تأنيث الفقر "feminization of poverty" إلى أن دخل المرأة المستقل أن وجد أقل من دخل الرجل سواء تم تعريف الفقر بدلالة الدخل المتاح للصرف أو بدلالة فقر القدرة على إكتساب المهارات وعلية فالفقر البشرى يغلب علية الطابع النسائى وفقا لأبعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة وهو ما يسمى

بالفقر متعدد الابعاد،وهذا يؤكد على أن ظاهرة "تأنيث الفقر" والتي تعني فرص أقل للنساء وعدم تكافؤ في فرص التعليم والعمل وملكية الأصول هي ظاهرة منتشرة وفي إزدياد مضطرد.

3. الفقر وإنتشار المرأة الريفية المعيلة ، وتظهر العلاقة ذات التاثير والتأثر بين ظاهرة الفقر ومشكلات المرأة حيث أنة الأساس فى تفسير الكثير من الظواهر المرتبطة بها ،ويرتبط بقضية تأنيث الفقر الصورة النمطية عن فقر الأسر التى تعولها النساء، حيث أن مخاطر الفقر تبدوا فى الظاهر متساوية لكل من الرجل والمرأة إلا أن المرأة بشكل عام والأسرة التى تعولها بشكل خاص تعانى أكثر من أثار الفقر

حيث تشير إحصائيات منظمة المرأة العربية إلى إنتشار ظاهرة المرأة المعيلة بالدول العربية والتى تعد من أخطر المشكلات المرتبطة بالفقر حيث نسبة المرأة المعيلة لعام 2012 بالسودان بلغت 28% من الأسر، وفى الأردن 13.7% من الأسر، والعراق بنسبة 10.7%، وعمان بنسبة 8.3% ، وفلسطين بنسبة8.8% ، وفى مصر بلغت 16.2%، والمملكة المغربية بنسبة 19.1%، والجمهورية الإسلامية الموريتانية 38% من الاسر، وفى اليمن 7.6% من الاسر (إحصائيات منظمة المرأة العربية، 2013، مجال المؤشرات الإجتماعية).

ومن ثم أصبحت ظاهرة تأنيث الفقر وعدم تحقيق الامن الغذائى وجهان لعملة واحدة وظاهرة حقيقة لا تعالج بالإنكار بل يجب السير فى إتجاه نحو توفير فرص العمل، وإتجاه دعم رأس المال البشرى بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية،وإتجاه دعم التمكين الإقتصادى الإجتماعي الزراعى لهن للتغلب على أثار الفقر ضد النساء

ويعد سد الفجوة بين الجنسين فى قطاع الزراعة من شأنة وضع مزيدا من الموارد تحت تصرف المرأة وأن يعزز صوتها داخل الأسرة المعيشية , وهو ما يمثل إستراتيجية ثبتت جدواها لتحسين الأمن الغذائى للأطفال وتغذيتهم وصحتهم , حيث تؤدى النساء دورا أساسياً فى الإنتاج الزراعى فى البلدان النامية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض التى تمثل الزراعة فيها 32%من نمو الناتج المحلى الأجمالى والتى يعيش ويعمل نحو 70% من فقرائها فى المناطق الريفية , وهن اللاتى ينتجن معظم الأغذية التى تستهلك محليا, وبالتالى تعد المرأة من العناصر الأساسية فى تحقيق الأمن الغذائى الأسرى فى المناطق الريفية (تقرير حالة الاغذية والزراعة:2011).

وإعتبار تمكين المرأة زراعياً وسيلة لتحقيق أهداف هامة كمحاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائى والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

2.5: التمكين الزراعى للمرأة الريفية العربية :

حيث يهدف التمكين الزراعى الى أن تكون المرأة الريفية قادرة على المشاركة على نحو كامل فى عملية التنمية الزراعية حيث يمكن أن يساعد تعزيز المساواة بين الجنسين فى قطاع الزراعة على الحد من الفقر المدقع والجوع تحقيق الامن الغذائى على المستوى النسبى.

فمن شأن تحقيق المساواة للمرأة أن يكون فى صالح التنمية الزراعية وينبغى أيضا أن تكون التنمية الزراعية فى صالح المرأة ومن ثم يجب الإتجاة إلى تمكين المرأة فى الزراعة للإنتصار على مكافحة الجوع وتحقيق الامن الغذائى

وتعد مواطن الضعف والتحديات بين الجنسين بالمجتمع خطراً على التنمية المستدامه، وما لم تعالج بتغيير السياسات والمعايير والأعراف الإجتماعيه فلن يكون التقدم منصفاً ولا مستداماً

ومن ثم فأن التمكين الزراعى للريفيات يهدف إلى أن تكون المرأة قادرة على المشاركة على نحو كامل فى عملية التنمية الزراعية حيث أن تحديات التنمية لما بعد عام 2015 الناشئه عن عدم تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية تتطلب العديد من الجهود المبزولة فى أكثر من إتجاه ، ولهذا يتعين أن يكون من أولويات البرامج والسياسيات التى تهدف إلى النهوض بالتنمية الزراعية تمكين النساء الريفيات زراعياً كآلية من آليات مواجهة الفقر وتحقيق تنمية زراعية مستدامه ومن ثم تحقيق الامن الغذائى،

والتمكين الزراعى يتم من خلال تقليل الفجوه بين الرجل والمرأة عن طريق إعطائها القدره على الإختيار وإتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ،والقدرة على الحصول على صك ملكية أوحيازة الأرض الزراعية ، والقدرة على التحكم فى الدخل عن ما تقوم بإنتاجه، وإمكانية التمتع بالوقت بجانب العمل فى الزراعة، وإعطائها مساحة من الحريه للقدره على عرض آرائها وأفكارها، والمشاركة فى المنظمات الإجتماعيه والنقابيه كإمرأة عاملة فى الزراعة وليست مجرد عاملة بدون أجره (International Food Policy Research Institute, 2012: 4) (عبد الوهاب ، 2015).

ثالثاً : التحديات التى تقابل المرأة الريفية العربية وكيفية مواجهاتها فى إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

الحق في الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسانية، ومع ذلك لا يزال غير متوافر للملايين من الافراد ، وتستهدف غايات الهدف الثانى الوصول إلى الفقراء والأطفال والمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن.

ففى إطار تحقيق غايات الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة 2030 كما هو موضح بالشكل (2) تقابل المرأة الريفية بالعديد من العقبات والتحديات على الرغم من تعدد أدوار المرأة الريفية فى مراحل تحقيق الامن الغذائى والمتمثلة فى توفر الغذاء (Food Availability) بالقدر الكافي لمقابلة الإحتياج اليومي لكل شخص لتحقيق الطاقة والتغذية لحياة نشطة، وسهولة الحصول على الغذاء (Food Accessibility) ،والقدرة على شراء الغذاء (Food Affordability) والقدرة تعني توفر المال اللازم لشراء الغذاء في كل الأوقات, والمال يتوفر إما بدخل ثابت أو بوجود مصدر إنتاج يتم بموجبة تبادل الغذاء، وعلى الرغم من أهمية أدوار النساء فى تحقيق الأمن الغذائى على المستوى النسبى والمطلق إلا أنهن يواجهن التحديات التالية

1. **الجانب الثقافي التقليدي له دور هام في إضعاف دور المرأة الريفية فى التنمية الزراعية حيث عدم توريث الإناث الأرض الزراعية من خلال إعطائها صك الملكية والحرية فى إتخاذ القرارات المتعلقة بها، لهذا لابد من وضع برنامج محدد لمواجهة العادات والتقاليد السلبية التي تمثل آليات إضعاف لها.**

2. **صعوبة وصول المعلومة الزراعية للنساء العاملات بالزراعة لهذا لابد من الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من خلال إستخدام مفهوم الزراعة الإليكترونية(E_ agriculture) عبر التليفون المحمول والشبكات الزراعية المتخصصة ذات طبيعة الإتصال فى إتجاهين، ويقصد بالزراعة الإلكترونية مجتمع المعلومات والإتصالات التى تتعلق بتطوير الزراعة من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائى من خلال نقل المعلومات عبر إستخدام تقنيات تكنولوجيا الإتصالات الحديثة.**
حيث أن المعلومات والمعرفة هما أساس إحداث التنمية حيث التغلب على المعوقات والإستفادة من الفرص التى تفرضها التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية الحادثة بالمجتمع، لهذا لابد من نقل هذا الكم المتراكم والمتجدد من المعلومات من خلال وسائل الإتصال والتى تعد جوهر العمل فى التنمية الريفية. حيث تتمثل أهمية وسائل الاتصال فى القدرة على الوصول إلى المزارعين وأسرهم بأحدث التكنولوجيا الزراعية المادية والمعرفية فى أقل وقت ممكن وفى حالة الكوارث والأزمات
3. **محدودية النفاذ الى خدمات الارشاد الزراعى.**
4. **إنتشار أمراض سوء التغذية بين النساء بالريف حيث العمل الزراعى وقلة الدخول.**
5. **تعانى الريفيات من مشكلة المجهود البدنى المبذول لخدمة الأرض، ولهذا لابد من التوجه نحو إدخال الميكنة**

الزراعيه الحديثه على الرغم من الحيازات القزمية للريفيات عن طريق الخدمات المقدمه من التعاونيات الزراعية وبنك التنمية والإئتمان الزراعى عبر إيجار منخفض القيمه لتلك الالات ومن ثم التغير فى أدوارهم التقليديه لمساعدة المرأة الريفية.

6. صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفيات وذلك نظراً للطرق والنقل وغيرها من الصعوبات التى تواجة التسويق لهذا يجب على وزارات الزراعة تبنى مفاهيم حديثة فى منظومة العمل وهو ما يسمى بالتسويق الاليكترونى وفتح منافذ التصدير لمنتجات الريفيات عبر الشبكات الإليكترونية للوزارات وإعادة تفعيلها بالشكل المطلوب ، وهو ما يتطلب إنشاء شبكات جديدة تتميز بالتطور ومواكبة إحتياجات الريفيات .
7. عدم المساواة بين الجنسين فى الحقوق والخدمات الزراعية حيث بتحقيق المساواة يمنع الهدر للموارد الطبيعية باعتبارها ملكية عامة ويؤدى الى تمكين المرأة الريفية زراعياً وتحقيق الامن الغذائى.
8. مستويات التعليم المنخفضة بين أوساط النساء الريفيات حيث الحلقات المفرغة للفقر.

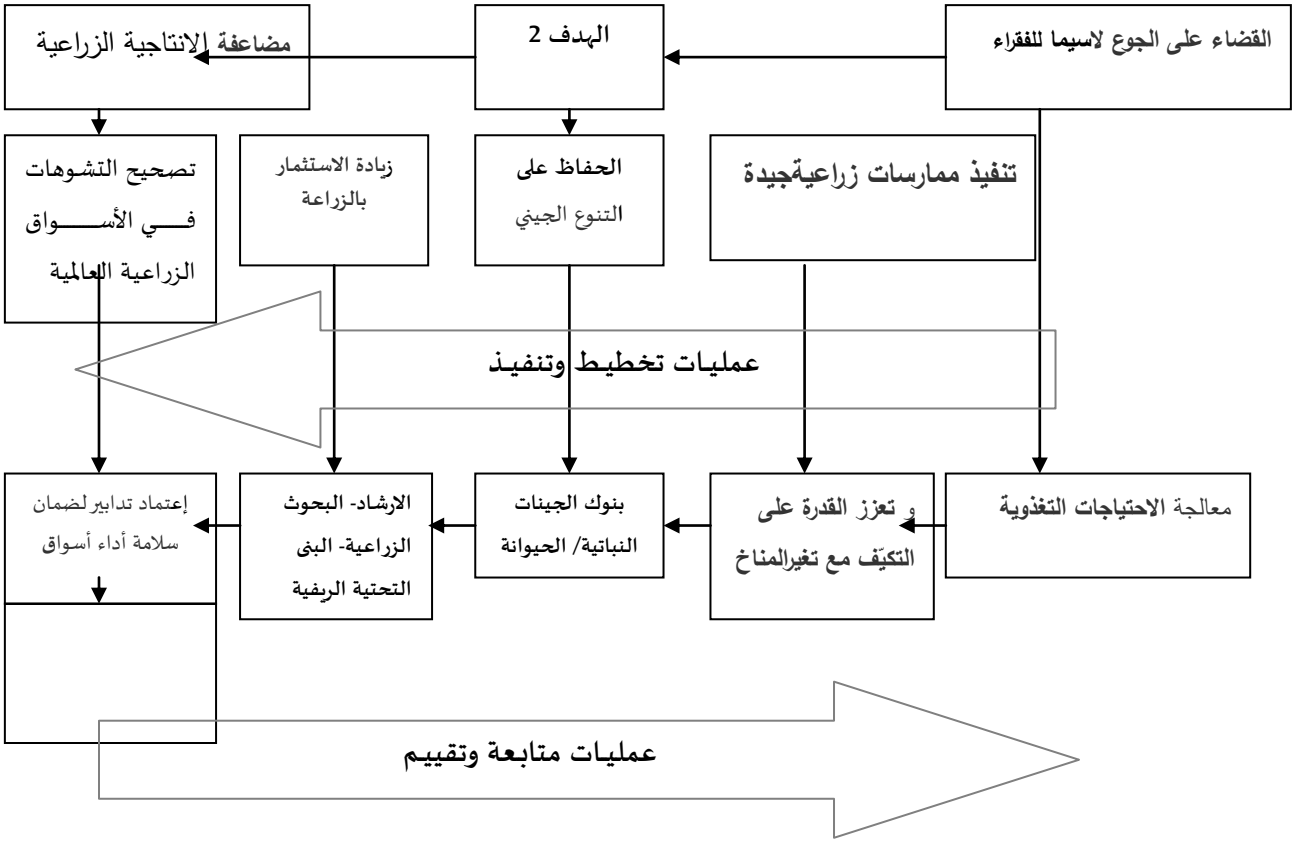

شكل (2) غايات الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة2030

رابعاً: رؤية تحليلة للمؤشرات المقترحة فى إطار الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة SDG :

سوف يتم عرض المؤشرات المقترحة من أجل رصد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار الهدف الثانى ومحاولة معرفة نقاط الضعف والقوة واستخدامها كفرص مستقبلية عبر التعرض للغاية ومن ثم المؤشرات التى يتم من خلالها إعطاء الصورة الاحصائية لكيفية القياس ثم عرض نقاط القوة والضعف لكل غاية من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بها.

الهدف الثانى : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الغاية 1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030

المؤشرات الفرعية : نسبة السكان الذين يحصلون على الحد الأدنى من إستهلاك الغذاء/ نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49) ويعانون من فقر الدم/ إنتشار التقزم والهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات / نسبة الرضع دون سن 6 أشهر الذين هم حصرا الرضاعة الطبيعية/ نسبة النساء (15-49) الذين يستهلكون ما لا يقل عن 5 من أصل 10 مجموعات الغذاء المحددة/ النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص : الحديد والزنك واليود وفيتامين A، حمض الفوليك، فيتامين B12 [وفيتامين D]/ نسبة الأطفال من 6-23 شهرا من العمر الذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول / الأطفال الذين يولدون مع نسبة إنخفاض الوزن .

الغاية2 : وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025

ينطوى على عدة مؤشرات ومنها نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49) ويعانون من فقر الدم / إنتشار التقزم والهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات من العمر/ نسبة الرضع دون سن 6 أشهر الذين هم حصر الرضاعة الطبيعية/ النسبة المئوية للسكان الذين يعانو من نقص الحديد والزنك واليود وفيتامين A، حمض الفوليك، فيتامين B12 [وفيتامين D]/ نسبة الأطفال 6-23 شهرا من العمر الذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول/ النسبة المئوية من إجمالي إستهلاك الطاقة اليومي من البروتين في البالغين

الغاية3 : مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030

تنطوى على المؤشرات التالية: النسبة المئوية للنساء والرجال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع حقوق آمنة على الأراضي والممتلكات ويقاس بالأدلة الموثقة أو المعترف بها للحيازة/ الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية من خلال التغيرات المناخية والأحداث غير المرتبطة بالمناخ / الفجوة المحصولية / عدد العاملين في مجال الإرشاد الزراعي لكل 1000 من المزارعين [أو استفادة المزارعين من خلال برامج وخدمات الإرشاد الزراعي / انتاجية المحاصيل وفقاً لكل وحدة مياة رى /فجوة الانتاج من المواشى / الفوسفور وكفاءة الاستخدام في النظم الغذائية / التأمين على المزارعين والمحاصيل المناسبة على الصعيد الوطني.

الغاية 4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

شاملة المؤشرات التالية : الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية من خلال المناخ والأحداث غير المرتبطة بالمناخ/ الفجوة الانتاجية للمحصول / النيتروجين وكفاءة الاستخدام في النظم الغذائية/ التغير السنوي في منطقة الغابات والأراضي المزروعة / التغير السنوي في الأراضي الصالحة للزراعة المتدهورة أو المتصحرة هكتار/ معدل العائد من زراعة الحبوب/ فجوة العائد من المواشي / الفوسفور و كفاءة الاستخدام في النظم الغذائية / [المزارعين مع التأمين على المحاصيل المناسبة على الصعيد الوطني / الإنفاق العام والخاص على الزراعة والتنمية الريفية (٪ من إجمالي الدخل القومي)

الغاية 5: الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020

المؤشرات : عدد العاملين في مجال الإرشاد الزراعي لكل 1000 المزارعين [أو حصة المزارعين من خلال برامج وخدمات الإرشاد الزراعي]/ حصة السعرات الحرارية من المحاصيل غير الأساسية/ التنوع الوراثي في الزراعة/ تقاسم التكنولوجيا ونشرها.

الغاية 5.1: زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا

المؤشرات : المساعدة الإنمائية الرسمية وصافي المنح الخاصة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي/ الإيرادات المحلية المخصصة للتنمية المستدامة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي / صافي التدفقات الخاصة من أجل التنمية المستدامة في أسعار السوق / الإنفاق العام والخاص على الزراعة والتنمية الريفية.

الغاية 5.2: منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية

تشمل المؤشرات : معايير المحاسبة الدولية ا (IASB)/ معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)/ وصندوق النقد الدولي (IMF)/ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)/ ومنظمة التجارة العالمية (WTO) / المنظمات الأخرى التي يمكن أن تضاف ذات الصلة/ متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من البلدان النامية / قيمة صادرات أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية. (Monitoring Gender Equality , 2015: 22) (95-

(Indicators and a Monitoring , 2015:105

الرؤية التحليلية للغايات الخاصة بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

وبتحليل الغايات للوصول إلى تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة 2030 حيث التعرف على مواقع القوة والضعف وإستخدامها كفرص متاحة .

الغاية 1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030 الغاية2 : وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025	
أ- نقاط القوة:	**ب- نقاط الضعف:**
– وجود هدف ورؤية واضحة للعمل عل تلك الغاية – تحديد الفئات المستهدفة بكل وضوح (النساء الحوامل/ الاطفال دون الخامسة / الرضع/ المرهقات/ كبار السن) – الحوارات الوطنية لبلورة الرؤى ومواجهة التحديات. – توافر الموارد الطبيعية بالعديد من الدول العربية شرط حسن الاستخدام	– عدم الاستقرار المكانى ومن ثم عدم الوصول إلى الغذاء لبعض الفئات السكانية – نقص فى الاحصاءات الزراعية للمرأة الريفية العربية من حيث الإنتاج والإستهلاك ومدى الوصول للغذاء – ضعف أساليب المتابعة والتقييم. – إختلاف المناطق الجغرافية حيث التأثير فى إنتاج الغذاء، – السعرات الحرارية وحدها ليست مقياساً متكامل لإعطاء مؤشر مفيداً لصورة الغذاء الصحي الكافي. لذلك لابد من قياس التنوع الغذائي – عائق الثقافات الغذائية ببعض الدول صعوبة التغلب علية – هناك فوارق بين الجنسين بالاسرة الواحدة بالريف فى الحصول على الغذاء وصعبة القياس. - يؤثر فقر الدم على نصف مليار امرأة في جميع أنحاء العالم، ومعظمها في جنوب آسيا ووسط وغرب أفريقيا. ويقدر أن نصف حالات فقر الدم تعود إلى نقص الحديد، وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بمثابة مؤشر لنقص المغذيات الدقيقة ولكن أوجه القصور في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الدقيقة شائعة ومنتشرة في بعض المناطق بسبب النظام الغذائي والفقر وتشكل عائق خطير.

الغاية3 : مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030	
أ- نقاط القوة :	ب- نقاط الضعف:
– التكنولوجيا الزراعية منتشرة وفى تطور مستمر تساعد على زيادة الانتاجية. – التوثيق الدولى لأدوار النساء بمراحل تحقيق الامن الغذائى من خلال إحصائيات تحقيق هذا الهدف .	– السياسيات الزراعية والياتها الضعيفة لحماية المزراعين والمزارعات . – الانتقاص من العمل الانتاجى للنساء الريفيات (حيث هناك فجوة بين عمل النساء فى المزارع العائلية وبين الاحصائيات الزراعية حيث إسهامهن فى نطاق العمل غير المأجور . – غياب مفهوم الزراعة الاليكترونية(E-Agriculture)للريفيات بالدول العربية وهى المسئول عن مضاعفة الانتاجية الزراعية. – غياب مفهوم التسويق الاليكترونى للريفيات بالدول العربية. – الاعراف والتقاليد المانعة لتوريث الاناث الارض الزراعية - مؤشر الفجوة الانتاجية للمحصول هى مؤشر يتتبع الثغرات الانتاجية ويجب أن يتزامن مع المؤشرات التى تعبر عن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية وذلك لضمان الاستدامة .
الغاية 4: *ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030* ***الغاية 5:*** **الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن إستخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020**	
- نقاط القوة	– نقاط الضعف - الهدر المستمر للموارد الوراثية فى ظل إستبعاد دور العمل

- وجود عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن الحفاظ على التنوع الجينى للبذور والحفاظ على الموارد الوراثية وحقوق المزارعين : - الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجى (CBD, 1992) - اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية - اتفاقية حماية الاصناف النباتية الجديدة (UPoV,1961) - المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للاغذية والزراعة (2001)	التطوعى - فقدان المعرفة المحلية المتوارثة - غياب الوعى البيئى بالتغيرات المناخية وأثارها - نظام الارشاد الزراعى الخاص فى ظل تأنيث الفقر صعب التطبيق – نقص عدد المرشدين الزراعين المتخصصين وذو الكفاءة العالية وخاصة من العنصر النسائى – عدم الاستفادة من المخرجات البحثيـة. – عدم تحديد القدرة على التكيف المناخى معيشى أم زراعى - غياب تمكين البيئة او حوكمة المخاطر " من أجل الزراعة والأغذية والتغذية أي الوقاية والتأهب والحد من الآثار السلبية ببعض الدول العربية - المؤشر لا يقيس فعالية نظام الإرشاد الزراعي من حيث الاتصال وامداد المزارعين بالمعلومات الجديدة والمعرفة والخدمات ولذلك يمكن وضع مؤشرا إضافيا لقياس نسبة المزارعين الذين تشملهم بفعالية برامج الارشاد الزراعى وبشكل منتظم. ومنها المدارس الحقلية للريفيات / والمدارس الحياتية للريفيات

الخلاصة

لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من الأمور الحرجة في معظم الدول العربية وذلك بسبب زيادة النمو السكاني وتدهور الموارد الزراعية والموارد المائية المحدودة وغيرها من محددات زيادة واستمرارية الإنتاج الزراعي والإدارة الجيدة للموارد مما يفرض العديد من التحديات عبر دمج النوع الاجتماعي في كافة الاليات المتبعة لتحقيق اهداف التنمية الزراعية المستدامة 2030.

حيث زيادة فرص الإعمال علي مستوي المزارعين وبالاخص للنساء الريفيات ذوي الحيازات الصغيرة من خلال تحسين معدل الإنتاج الزراعي وغير الزراعي ،وأيضا تحسين مستوي المعيشة بوجه عام والتدريب علي آليات الزراعة الاليكترونية ورفع المهارات التدريبية والتنفيذية .

مع مراعاة أنه حتى لو كان الهدف الأسمى هو تحقيق الأمن الغذائى الإ أن الحلم الحقيقى هو تحقيق المساواة فى الأدوار لكل من المرأة والرجل والقضاء على التمييز بينهما فى جميع المجالات ، وذلك لتعزيز المساواة بين الجنسين.

المراجع

- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، 2013, نيويورك ، الأمم المتحدة.
- تقرير إنعدام الأمن الغذائى فى العالم ، 2010، التصدى لإنعدام الأمن الغذائى فى ظل الأزمات الممتدة ، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ، روما.
- تقرير التنمة البشرية ،2014، المضى فى التقدم ،برنامج الامم المتحدة الانمائى.
- تقرير إنهاء الفقر المدقع 2030 "التقرير السنوى تعزيز الرخاء المشترك "، 2013 ، البنك الدولى.
- منظمة المرأة العربية ,2013, مؤشرات وأرقام لجمهورية مصر العربية , مجال المؤشرات الإجتماعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2013، أوضاع الأمن الغذائى العربى ،جامعة الدول العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد (33) 2013م،
- الصندوق الدولى للتنمية ، تقرير الفقر الريفى 2011 نظرة عامة،2010 ، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية IFAD.
- : المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2013م.
- التقرير العربى الثالث حول الاهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الإقتصادية العالمية على تحقيقها ،2010، جامعة الدول العربية ، برنامج الامم المتحدة.
- قاعدة بيانات المساواة بين الجنسين والحقوق فى الأرض"Gender Rights and land "، 2014، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة.
- عبد الوهاب ، مرفت صدقى ، المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعياً فى ظل تحديات ما بعد عام 2015، مجلة العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ،جامعة المنصورة.
- Indicators and a Monitoring framework for the sustainable Development Goals, 2015, sustainable Development solutions Network, United Nation.
- Monitoring Gender Equality and the Empowerment of women and Girls in the 2030 Agenda for Sustainable Development, 2015, UN Women, New York.
- International Food Policy Research Institute, 2012, Feed the Future, Women's Empowerment in Agriculture Index: Report from Qualitative Case Studies in Bangladesh, Guatemala, and Uganda. Published report submitted to the International Food Policy Research Institute, Washington